على طريق القضاء على البطالة.. الدولة بدأت الخطوة الأولى..!!

تشغيل العمالة.. الرقم واحد في أجندة الحكومة

تحقيق / محمد محمد إبراهيم

أن تكون العمالة اليمنية والبحث الجاد عن فرص تشغيل للآلاف من الأيدي العاملة ضمن صدارة قائمة الاهتمامات الحكومية، فهذا يعني الاتجاه صوب كبح جموح البطالة التي تجاوزت الجيل الأمي إلى الشباب المؤهل.. لكن السؤال الأهم في هذا الجانب الهام هو: ما هي مكونات هذه الأولوية؟ وما هي فرص النجاح الممكنة لخطوات العمل الحكومي الجاد في الوقت الراهن؟

وقبل الحديث حول ما تضمنته هذه الأولوية من عناصر يجب الإشارة إلى أن أول فرص نجاح هذه الأولوية يتمثل في الجدية التي توليها الحكومة بمهمة فتح آفاق التشغيل لقوانا العاملة في أسواق العمل الخليجية والدولية وبما يسهم في الحد من البطالة كأكبر مشكلة تنموية تتخلل مفاصل المجتمع معطلة كماً هائلاً من طاقاتنا البشرية..

العامل الآخر لنجاح الحكومة في هذه الأولوية تكمن في الاستعداد الأخوي الكبير الذي أبدته دول مجلس التعاون الخليجي لاستيعاب العمالة اليمنية في السوق الخليجية كخطوة مبدية جادة على طريق انضمام اليمن لمنظومة مجلس التعاون الخليجي..

هذا ما أشارت إليه وكيلة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المعايير والجودة الدكتورة ابتهاج الكمال.. مؤكدة أن مكونات الأولوية الثانية من الأولويات العشر التنموية التي تعكف الحكومة بجدية على تنفيذها بناء على اهتمام وتوجيه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- تتضمن خطة عملية وبرامج تنفيذية لا تكتفي بالتدريب وإعادة التأهيل وتدويل الخبرات بل تصل إلى البحث والتسهيل عن تشغيل هذه القوى في السوق الدولية خصوصاً الخليجية وصولاً إلى توفير أكثر من (١٠٠) ألف وظيفة تشغيلية لهذه المخرجات والخبرات.

وأضافت الدكتورة ابتهاج الكمال على هامش حفل تدشين الأعمال التنفيذية لكافة مكونات الأولوية الثانية الخاصة باستيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل المحلي والخليجي: يسعدني اليوم وأنا أشارك في حفل تخرج ١٠٢٤ كدفعة أولى لخريجي برنامج الصحة والسلامة المهنية في الأعمال الإنشائية والتي نفذته كلية المجتمع صنعاء بالتنسيق والتعاون مع ذراع الحكومة الاستثماري الممثل في المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار "شبام القابضة" وعدد من شركات القطاع الخاص في مجالات التشييد والبناء، وبدعم فني ومادي من منظمة صلتك القطرية.

د. ابتهاج الكمال

وأشارت إلى أن هذا البرنامج يعتبر البذرة الأولى لأولوية الحكومة رقم (٢) المتصلة بتشغيل القوى العاملة كخطوة للحد من بطالة الشباب المؤهلين والتخفيف من البطالة بشكل عام من خلال تدريب وتشغيل ١٠٠ ألف عامل ونحن لا نستطيع أن نصل إلى هذا العدد إلا إذا كانت هناك مشاركة بين الشركاء الاجتماعيين وهم الحكومة وأصحاب العمل والعمال إضافة إلى المجتمع المدني.

أكدت وكيلة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني أن التدريب والتأهيل للقوى العاملة التي تملكها اليمن هو حجر الزاوية في عملية التنمية والتحديث، وذلك بما يمثله من توسيع مستمر للمدارك الفنية والمعرفية لدى الكوادر وصقل مواهب العنصر البشري كأبرز عوامل التنمية الناجحة وبما يتناسب مع المعايير الدولية للأعمال في شتى المجالات..

كما أننا في وزارة التعليم الفني نرحب بجميع الشراكات سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمع المدني، سيما تلك التي تهدف إلى المساهمة في عملية التدريب والتشغيل وهذا نموذج من الشراكة والتي تقدم رسالة قوامها المساهمة في بناء المواطن اليمني، ولاشك أن القائمين على هذا البرنامج قد وفقوا بأن تم إلى جانب ذلك تدريب مدربين حتى يستطيعوا القيام بعملية التدريب في المراحل القادمة.

على الجانب الآخر تسعى الحكومة للنهوض بمواكبة متطلبات سوق العمل المحلي والخليجي ليس من خلال الاهتمام والتركيز على التطوير المستمر لمقتضيات التعليم التطبيقي والفني بل من خلال توسيع دائرة الشراكة الاستثمارية والتعاونية مع الأطر الحكومية والخاصة في دول مجلس التعاون خصوصاً المهتمة بشأن التشغيل للقوى العاملة، وهو توجه تنموي يرمي للدفع بعجلة التنمية للأمام من خلال هذه الفرص التشغيلية.. لكن الأهم من هذا هو الكيفية التي من خلالها ستخلق القوى العاملة الكفيلة بتلبية سوق العمل المحلي والإقليمي.. وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ سعد عبدالله صبره - رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار (شبام القابضة) أن الحكومة ممثلة بذراعها الاستثماري شبام القابضة تولي بناء الكوادر البشرية اهتماماً كبيراً ليس بوضع هذا الجانب التنموي ثاني أولوياتها في برامجها التنفيذية فحسب وإنما من خلال تشجيعها لجانب الاستثمار في صناعة وخلق الكفاءات وتوجيه الطاقات البشرية نحو الفرص الأكثر جدوى لمعيشة المواطن بشكل خاص وللتنمية المستدامة بشكل عام. ناهيك عن كون رؤية تشغيل العمالة قامت من أساسها على تشخيص واقع واتجاهات القوى العاملة اليمنية من حيث مؤشرات الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتحديات توظيف الخريجين واحتياجات تأهيلهم لتلبية واقع متطلبات سوق العمل الخليجي.. فضلاً عن تحديد الفرص الممكنة لاستيعاب العمالة اليمنية اعتمادا على التجارب الناجحة في تطوير وتصدير الموارد البشرية وإمكانية الاستفادة منها على صعيد التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة الفرد.

سعد صبره

وأوضح سعد صبره أن هذا التوجه الذي توليه القيادة السياسية والحكومة اهتماماً خاصاً قد تمخضت عنه نتائج محمودة سواءً على صعيد ما توصلنا إليه من نجاح مع الأخوة في كلية المجتمع صنعاء تتمثل في برنامج الأمن والسلامة في الأعمال الإنشائية الذي أهل أكثر من(١٠٢٤) متدرباً، وبدعم من (صلتك) القطرية التي ترعى برامجه الإنسانية سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند. أو على صعيد توسيع دائرة الشراكة مع القطاع الخاص الخليجي متمثلاً في تأسيس شركة استثمارية مشتركة في مجال إعداد وتأهيل وتدويل القوى العاملة اليمنية وهي "شركة اليمن للقوى العاملة للاستثمار المحدودة" وذلك بشراكة بين ذراع الحكومة الاستثماري شبام القابضة وشركة صروح المستقبل للمقاولات الإماراتية.

وقد جاءت اتفاقية الشراكة كترجمة فعلية لسعي المؤسسة في توسيع وإكمال دائرة الشراكة الاستثمارية مع القطاعين الحكومي والخاص في الدول الشقيقة خاصة دول الخليج العربي، وستعمل الشركة على تطوير وتدويل العمالة اليمنية المتخصصة في المجالات الإنشائية والهندسة المدنية من خلال إعداد وتأهيل القوى العاملة في مجال البناء والتشييد، ورفع المستوى المهني والفني لها وبما يحقق متطلبات الشركات العاملة في مجالات التطوير العقاري والعمراني في اليمن ودول الخليج، وذلك انطلاقاً من أن الاستثمار في القوى العاملة أصبح صناعة يحظى بسباق محموم من قبل الدول المتطلعة للنهوض والنمو المتسارع.

برنامج (صلتك) للتدريب.. أنموذج ناجح

"خلق تنمية مستدامة من خلال الاستثمار في القوى العاملة وتوجيه الطاقات البشرية نحو فرص التشغيل المناسبة".. تحت هذا الشعار وهذا الهدف انطلقت الحكومة ممثلة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني من خلال كلية المجتمع صنعاء وذراعها الاستثماري المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار"شبام القابضة" نحو خلق الآليات المثلى لتدويل الخبرات الطويلة التي تملكها اليمن في صفوف قواها العاملة ومواردها البشرية..

ويأتي هذا التوجه في ظل التطورات التي يشهدها سوق العمل المحلي والخليجي على صعيد المعايير المرتبطة بسوق البناء والتشييد والأعمال الإنشائية.. وبناءً على التعاون المشترك بين أكثر من طرف له علاقة بالقوى العاملة في شتى المجالات الإنشائية جاء برنامج الأمن والسلامة في بيئة العمل الإنشائي وبدعم من مؤسسة صلتك القطرية التي تبنت دعم هذا المشروع النوعي والأول في الشرق الأوسط .. وهذا ما لمسناه من زيارتنا المتكررة للمشروع التدريبي في كلية المجتمع صنعاء منذ بدأ في يناير ٢٠١٠م، وتوج الأحد الماضي بفعالية تدشين مكونات الأولوية الثانية من أولويات الحكومة العشر والمتضمنة تأهيل العمالة اليمنية وتوفير أكثر من مائة ألف فرصة عمل في السوق الخليجية.

برنامج صلتك رغم الصعوبات التي واجهها من البداية إلا أن الكثير من خبراء التدريب وأصحاب الشأن يعتبرون هذا البرنامج نواة حقيقية لبرامج أخرى ستقام في كليات المجتمع ليس في صنعاء فحسب وإنما في المدن والمحافظات الأخرى، وهذا ما أشار إليه ممثل صلتك في اليمن الدكتور محمد الميتمي حيث أوضح في كلمته التي ألقاها بمناسبة تخرج الدفعة الأولى لبرنامج الأمن والسلامة في الأعمال الإنشائية الذي نظمته وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشركاء المنفذين (كلية المجتمع - صلتك - شبام القابضة): إن هناك خمسة مشاريع في اليمن تدعمها صلتك في إطار تشغيل العمالة وتوفير فرص العمل من خلال مصفوفة من المشاريع التنموية. يرتبط أهمها بتدريب الشباب اليمني للعمل وفق المواصفات المعتمدة عالمياً ومنها هذا البرنامج الذي نفذ بالشراكة مع وزارة التعليم الفني ممثلة بكلية المجتمع صنعاء كأحد شركاء صلتك الاستراتيجيين وبالتنسيق مع ذراع الحكومة الاستثماري شبام القابضة وعدد من شركات القطاع الخاص، وهو البرنامج الذي بموجبه أصبح الخريجون يمتلكون اعتماداً دولياً بشهائدهم المعتمدة من أكبر مؤسسات التدريب في العالم (بيرسون إيديكسل) البريطانية والتي ستمكنهم من العمل في أي سوق من أسواق العمل العالمية..

الرؤية الفلسفية لصلتك حسب ممثلها في اليمن الدكتور الميتمي لا تقوم على التدريب فحسب وإنما على توفير فرص العمل حيث تجري صلتك حالياً مسحاً لجميع الشركات في الخليج واليمن لمعرفة احتياجاتها من القوى العاملة لكي يتم تدريب العمالة اليمنية وفق عقود جاهزة، مشيراً إلى أن صلتك وبناءً على النتائج الطيبة التي خرج بها البرنامج الذي شهدته دفعته الأولى ١٠٢٤خريجا تتطلع إلى تدريب كادر يغطي ٢٠ ألف فرصة عمل في العام من خلال التوسع في البرامج التدريبية لتشمل كليات المجتمع صنعاء وعدن والحديدة وتعز وحضرموت.

د .محمد الميتمي

د. نبيل الصهيبي

رائد العمادي

عميد كلية المجتمع- صنعاء الدكتور نبيل الصهيبي استعرض من جانبه تجربة كلية المجتمع - صنعاء في برنامج تدريب وتأهيل العمالة اليمنية بالتعاون مع صلتك وشبام القابضة متطرقاً إلى ما يمثله هذه البرنامج من نقطة بداية مهمة تساعد الحكومة على تنفيذ برنامج الأولوية الثانية من الأولويات العشر .. وإضافة جديدة لبرامج كلية المجتمع حيث يندرج تحت تعليم الفرصة الثانية المتمثلة في برامج مؤسسة صلتك ومركز خدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية..

وأوضح أن مساهمة الكلية في تنفيذ هذا البرنامج الذي تخرج منه ١٠٢٤ متدرباً يملكون شهادة دولية في مجال الأمن والسلامة في الأعمال الإنشائية تتمثل في توفير البنية التحتية التعليمية وتخصيص مساحة تدريب، وتوفير البيئة الإدارية اللازمة وتوفير كادر من طاقم الكلية لتدريبهم كي يصبحوا مدربين دوليين، حيث تم إعداد ١٣ مُدرباً من كادر الكلية وهو ما يمكن أن يؤهلهم لتدريب الآلاف من الأيدَي العاملة وبشهادات معتمدة دولياً واستقطاب المتدربين المحليين..

مؤكداً أن أبرز العوامل التي أدت إلى نجاح البرنامج تتمثل في الإيمان بالهدف والاعتماد الدولي والقيادة الفاعلة والعمل بروح الفريق الواحد.

رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار (شبام القابضة) سعد صبره استعرض ورقة عمل حول إسهام شبام القابضة في إنجاح البرنامج وطموحات الحكومة وتوجهها الجاد نحو الارتقاء بواقع العمالة وتوفير فرص التشغيل الممكنة في السوق المحلية من خلال مصفوفة من برامج الاستثمار تركيزاً على المشاريع الاستراتيجية الكفيلة بتوفير الآلاف من فرص العمل أما طموح الحكومة فيما يتصل بتشغيل العمالة اليمنية ودمجها في السوق الخليجية والتي تمثل ثمرات هذا التوجه في نجاح هذا البرنامج الذي ندشن اليوم تخرج دفعته الأولى .. مشيراً إلى أن الحكومة ممثلة بذراعها الاستثماري شبام القابضة تسعى من خلال الشراكة القائمة بينها ومؤسسة صلتك ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني ممثلة في كلية المجتمع - صنعاء تأتي في إطار السعي الحكومي الحثيث إلى الارتقاء بمفهوم المسئولية الاجتماعية والعمل على تأهيل العنصر البشري اليمني، للحد من الفقر وتأمين حياة أفضل لليمنيين، كمنهج لرؤيتها الإستراتيجية.

موضحاً أن شبام القابضة تعاطت بفاعلية مع مبادرة صلتك من خلال الشراكة مع كلية المجتمع - صنعاء والعمل الجاد لدعم التنفيذ كشريك رئيسي، وعملنا على توسيع النطاق التدريبي من خلال دعوات جهات القطاع الخاص للمشاركة في هذا البرنامج والمشاركة في تصميم هيكل برنامج التدريب.

إضافة إلى ترجمة رؤية الحكومة تجاه ضرورة خلق عوامل النهوض بواقع القوى العاملة من خلال تأسيس شركة اليمن للقوى العاملة .. ولما يحقق عددا من الأهداف التنموية أهمها الاستثمار في تأهيل وتدريب الأيدي العاملة في مجال البناء والتشييد، وتوظيف الأيدي العاملة المؤهلة في المشاريع الإنشائية في اليمن على المدى القصير والمتوسط، وترويج وتغطية احتياج سوق العمل للعمالة اليمنية المؤهلة إقليمياً ودولياً وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوفير العمالة للسوق المحلي والدولي سعياً منها لمد الجسور بين العرض والطلب في سوق العمل اليمني والخليجي..

وفي تصريح مقتضب على هامش الفعالية أكد المدير التنفيذي بالإنابة لمؤسسة صلتك القطرية رائد العمادي أن ما شاهده من نجاح هذا البرنامج عكس الوجه الرائع والمشجع لصلتك لمزيد من تعزيز دعمها لبرامج التدريب في كلية المجتمع - صنعاء بل وتوسيع النطاق لكليات المجتمع الأخرى.. خصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار التكهنات التي كانت تشكك في قدرة العمالة اليمنية على تجاوز هذا الاختبار.. وهو مايضعنا أمام التزام من أجل مواصلة الدعم لكل ما من شأنه خدمة العمالة اليمنية، لافتاً إلى أن أهداف مبادرة صلتك التي أطلقتها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند في معالجة الاختلالات في سوق العمل العربية ومعالجة الحاجة الملحة لتوفير فرص عمل، وإيجاد فرص اقتصادية تلبي احتياجات الشباب عبر المشاريع المدرة للدخل، مشيراً إلى أن صلتك بدأت عملها في اليمن وتحقيق إستراتيجيتها بتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التي حققت نجاحاً باهراً دفعت على إثرها إلى الإعلان عن توسيع نطاق تلك المشاريع لتشمل أعدادا أكثر ومناطق جغرافية أوسع.

وأعلن العمادي عن استعداد صلتك التام للعمل بروح الشراكة والتعاون مع الحكومة اليمنية في تأهيل وتدريب العمالة اليمنية وفق أرفع المقاييس الدولية والعمل جاهدين على ربط هذه العمالة من خلال أفضلية تنافسية بأسواق العمل العربية المجاورة.

وأشار إلى أنه منذ بدء تنفيذ برامج صلتك في اليمن في أكتوبر ٢٠٠٩م، وحتى اليوم تم توفير نحو ١١ ألف فرصة عمل من خلال خمسة برامج في مجال التأهيل والتدريب وبرامج التمويل الأصغر، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، متمنياً لليمن التوفيق والنجاح في أهم استثماراتها في شباب اليمن وللشباب اليمني فرصاً أفضل ومجالات أوسع في الحياة والعمل.

وكيل وزارة المالية لشئون التخطيط:

تتوفر في اليمن فرص واعدة أمام الاستثمارات لتحقيق عوائد مجزية

تحقيق/ نجلاء الشيباني

في التقرير الذي أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن الحكومة تبذل جهوداً باتجاه السيطرة على معدل البطالة وإبقائه ضمن حدود ١٢٪ من خلال توفير العوامل المناسبة لزيادة عدد المشتغلين بـ (٨٠٢) عامل ليصل إجمالي المشتغلين إلى (٤,٠٣٦,٠٠٠) ألف عامل بنهاية العام ٢٠١١م أي بمتوسط نمو ٤,١٪ خلال سنوات تنفيذ خطة التنمية الرابعة.

وأشار التقرير إلى أن تحقيق هذا المعدل يتطلب نمواً اقتصادياً مرتفعاً في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٧,١٪ في المتوسط سنوياً وهو ما تسعى الحكومة إليه من خلال فتح أسواق العمل الخليجية للعمالة اليمنية وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات وفي مقدمتها إصلاح وتطوير وتحديث نظام التعليم العالي والتدريب وإيجاد بيئة استثمارية قادرة على توليد المزيد من فرص العمل سيسهم إلى حد كبير في السيطرة على معدل البطالة في اليمن خلال السنوات القادمة.

وأوضحت الدراسة مقدّمها الدكتور/ علي محمد شاطر مثنى - وكيل وزارة المالية لشئون التخطيط بعنوان (سوق العمل اليمني والخليجي الواقع - التحديات - المستقبل) أن مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي أن تنظر بجدية إلى الاستثمار داخل دول شبه الجزيرة العربية وبالذات في اليمن وخاصة بعد أن أصبح وضع الأموال والاستثمارات العربية والتي تقدر بأكثر من ٨٠٠ مليار دولار أمريكي في أمريكا وأوروبا في خطر، ولا يستبعد أن تتعرض هذه الأموال والاستثمارات للمساءلة والتجميد في ظل النظام العالمي الجديد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتوافر في اليمن فرص واعدة أمام الاستثمارات لتحقيق عوائد كبيرة مجزية حيث هناك العديد من القطاعات الواعدة مثل الزراعة والأسماك والسياحة والخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والخدمية والتي بكل تأكيد يكون لها مردود ومكاسب مشتركة لجميع دول المجلس، فإذا ما نجحت هذه السياسة المشتركة في توجيه وتشجيع القطاع العام والخاص في دول الخليج للاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية في اليمن فإن هذه السياسة (نقل العمل للعمّال) من خلال زيادة الاستثمارات في اليمن تؤدي إلى خلق وتنشيط العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة ووضع اليمن في الاتجاه الصحيح لتحقيق المزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لما فيه مصلحة الجميع، ويمكن في هذا الإطار كما تشير الدراسة الاسترشاد بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قبل ثلاثين عاماً من سبع إمارات صغيرة أصبحت اليوم تشكّل دولة واحدة قوية لها مكانتها المميزة سواءً على المستوى الاقتصادي أو السياسي ليس فقط على مستوى المنطقة العربية بل وعلى مستوى العالم. ويمكن للمرء أن يتصور كيف يمكن أن يكون وضع الإمارات السبع اليوم في حال بقاء كل إمارة مستقلة على حدة حتى الآن.. لذلك فإن تحقيق الشراكة والتكامل الاقتصادي بما فيها سوق العمل فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها اليمن يضمن تحقيق مصالحها أولاً، بل ويفتح الآفاق لبناء اتحاد قوي ومتماسك معتمد على قاعدة اقتصادية قوية ودعم اجتماعي واسع، وبالتالي يكون هذا الاتحاد قادراً على مواجهة المستجدات والأحداث الإقليمية والعالمية المتسارعة والخطيرة على كافة المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية.

علي محمد شاطر مثنى

فيما قدم الدكتور/ علي محمد مثنى في دراسته مجموعة من المعالجات وحلول لمواجهة التحديات حيث تتركز المعالجات الجذرية لمواجهة التحديات من خلال الفرص المستقبلية المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي بما فيها اليمن أي من خلال التعاون في مجال القوى العاملة والشراكة الاقتصادية الكاملة.. وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى الخطوات والمنجزات المحققة على أرض الواقع والتي تمت خلال السنوات القليلة الماضية بهدف التعزيز والإسراع نحو اندماج اليمن في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن حكمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، واليمن وعلى رأسهم فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح وإخوانه الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز - ملك المملكة العربية السعودية، والسلطان/ قابوس - سلطان عُمان، قد أدركوا فعلاً الانعكاسات الخطيرة الناتجة عن هذه المتغيرات والتطورات على دول شبه الجزيرة العربية بشكل عام.

وصدور قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة والعشرين من ديسمبر لعام ٢٠٠٥م الذي ينص على عقد اجتماع مشترك بين المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون ووزير الخارجية اليمني لمناقشة التصور اليمني لمتطلبات تأهيله إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية السائد في دول مجلس التعاون، وما تلا ذلك من اجتماعات مشتركة وتكليف لجنة فنية مشتركة من دول المجلس واليمن لدراسة الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية في الفترة الزمنية من ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م. الجانب الأول توحيد سوق العمل وذلك بقيام شراكة تكاملية اقتصادية شاملة بما فيها توحيد سوق العمل في المرحلة القادمة تتطلب رؤية اقتصادية تكاملية شاملة فيها توحيد سوق العمل بين اليمن ودول مجلس التعاون بهدف سرعة تنمية القواعد الإنتاجية على نحو يقود اقتصادياتها إلى مسارات النمو الحقيقي والمستدام في عالم أصبح قوامه القوة الاقتصادية المعتمدة على التكتلات الإقليمية والمنافسة الحادة المستندة إلى أعلى مستويات الكفاءة الإنتاجية وأرقى المهارات البشرية، وأن توحيد سوق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي بما فيها اليمن هو في الحقيقة لمصلحة الجميع دون استثناء حيث سيحقق العديد من المزايا والفوائد أهمها المساهمة في حل الخلل القائم سواءً على مستوى هيكل التركيبة السكانية أو على مستوى هيكل تركيبة القوى العاملة، ويعد خطوة أولى للتنسيق في مجال القوى العاملة ليس فقط على مستوى دولة شبه الجزيرة العربية بل على مستوى الوطن العربي. والجانب الآخر متطلبات توحيد سوق العمل الذي شملته الدراسة ويتضمن تعزيز العمل الجاد والمخلص لتحقيق الشراكة والتعاون والتكامل ليس فقط على مستوى سوقاً لعمل بل على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعي والسياسية، وذلك لما يخدم مصالح البلدان جميعاً وفي نفس الوقت يواجه تحديات ومخاطر عصر العولمة قبل فوات الأوان، وجود قاعدة بيانات مشتركة عن سوق العمل اليمني وبقية دول الخليج العربي أي تبادل المعلومات والبيانات في مجال سوق العمل من حيث حجم القوى العاملة وحجم التشغيل وفي مجالات التأهيل والتدريب حتى يتم معرفة وتحديد احتياجات سوق كل دولة من حيث الكمّ والنوع ومدى قدرة السوق اليمني أو غيره من أسواق دول شبه الجزيرة العربية على توفير هذه الاحتياجات إلى جانب تسهيل انتقال العمالة بين جميع دول شبه الجزيرة العربية وبما يحقق الأولوية لتشغيل العمالة المحلية ومشاركة القطاع الخاص والعام في جميع دول المجلس في تأهيل وتدريب القوى العاملة المحلية لما لعنصر العمل من أهمية كبيرة في تنمية العنصر البشري وزيادة الكفاءة الإنتاجية ولما لهذه المساهمة المشتركة من مردود إيجابي لجميع الدول وخاصة على المدى المتوسط والطويل. ويمكن أن يسترشد أو يستفاد من تجربة دول الاتحاد الأوروبي الذي عمل وساهم في تأهيل دول أوروبا الشرقية لما فيه مصلحة مشتركة للجميع وتشجيع الجانب الاستثماري بين دول المجلس واليمن بما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة بكل أشكالها.. الجانب الثاني جانب التكامل الاقتصادي.. إن الأهمية الاستراتيجية للموقع والموارد الاقتصادية تجعل اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية إستراتيجية بالغة للاقتصاد العالمي.

أكاديميون يرسمون خارطة طريق لتجاوز معضلة البطالة

تحقيق/صفوان الفاشي

.. أوضح الدكتور طه الفسيل- أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، أن مشكلة البطالة وخصوصاً البطالة بين الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية هي من يقود إلى الفقر وتعمل على توسيعه، والذي تنتج عنه المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وهذا ما ينبغي أن يتم التركيز عليه في السياسات والخطط الحكومية وهو القضاء على البطالة.

وأشار الفسيل إلى أن دول شرق آسيا كالهند وأندونيسيا وبنجلاديش والفلبين وتايلاند وغيرها عالجت مشكلة البطالة من خلال فتح أسواقها المحلية أمام العاطلين عن العمل، بل لم تكتف بهذا أو عملت على تأهيلهم وفقَ متطلبات سوق العمل الدولية الأمر الذي انعكس إيجاباً على العملية التنموية في تلك البلدان، حيث باتت تحويلات العمالة الآسيوية من المغتربين والعاملين في مختلف دول العالم تسهم إسهاماً مباشراً في عملية التنمية في تلك البلدان وتتجاوز تحويلات المغتربين والعاملين إلى الهند بـ٢٠ مليار دولار.

د. طه الفسيل

وقال الدكتور الفسيل: إن تأهيل العمالة وفقاً لمتطلبات الأسواق الإقليمية والدولية لا يساهم في توفير فرص عمل لتلك العمالة المغتربة فحسب بل يخلق حراكاً اقتصادياً وفرص عمل كبيرة للشباب والعمال في الداخل وتتوسع الأنشطة التنموية. وأضاف: ولعل تجربة اليمن في السبعينيات والثمانينيات من خلال عمالتها التي كانت موجودة في دول الخليج دليل على أهمية الدور الذي لعبته تلك العمالة في دعم ميزان المدفوعات والإسهام في خلق نشاط اقتصادي وحركة تنموية كان لها أثر إيجابي.

ويطالب الدكتور الفسيل بإيجاد علاقات سياسية واقتصادية قوية بين اليمن ودول الخليج، ولا بد أن يكون هناك تفهم من قبل دول مجلس التعاون الخليجي أن العامل اليمني يساهم في استقرار المنطقة برمتها، وهو ما يستوجب دعم واستيعاب العمالة اليمنية في هذه الدول. وهذا ما أدركته وتفهمته الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل مصر، المغرب، تونس، حيث تساهم الدول الأوروبية مساهمة كبيرة في دعم الاقتصاديات الوطنية في تلك الدول العربية، وذلك لإدراكها أهمية ذلك في تحقيق الأمن والاستقرار في تلك الدول.

وفي رده على سؤال بشأن القدرات الاقتصادية لبلادنا في مواجهة الفقر والبطالة والآليات التي يمكن اتخاذها للحد من الفقر في ظل الحديث عن معوقات تقف دون تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة قال الدكتور طه الفسيل: إن الفقر قضية مجتمعية شاملة ولا تقتصر على جهود الدولة بمفردها، كما أنها لا تقتصر على خلق فرص عمل فحسب بل لا بد من التعليم والتدريب والتأهيل ومواكبة الوسائل التقنية من اتصالات ومواصلات، وتعزيز البنية الأساسية للدولة من كهرباء وطرق وغيرها من العوامل التي تساهم في التخفيف من الفقر، وضرب مثالاً على أهمية الطرق في التخفيف من الفقر ودورها في إيصال الأسماك من حضرموت والحديدة وغيرها إلى كل المحافظات وهو ما يساعد في خلق فرص عمل لصائدي الأسماك.

لافتاً إلى أنه ينبغي على الدولة أن تبذل جهوداً في مكافحة الفقر والبطالة من خلال توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كما يجب على القطاع الخاص أن يسهم في استيعاب وتشغيل العمالة المحلية.

وهذا- بحسب الدكتور الفسيل- يحتاج إلى تحديد الأولويات والسياسات من قبل الحكومة خصوصاً وأنه أطلق على الخطة الخمسية الثالثة "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر". كما يؤدي الحكم الرشيد والجيد إلى التخفيف من الفقر.

كما يرى إن التعلم وإتاحة الفرص في التوظيف والابتعاث إلى الخارج كلها عوامل تخفف من الفقر.

ويؤكد الدكتور الفسيل على أهمية نشر التعليم في المجتمع وتطوير مناهج التعليم بما يسهم في التخفيف من الفقر لأن التعليم أصبح يخرج عاطلين عن العمل بحسب الفسيل، كون متطلبات سوق العمل والقطاع الخاص تحتاج إلى مهارات وقدرات مختلفة من حيث اللغة والتعامل مع وسائل التكنولوجيا وتقنية العصر، وهذا ما يجب أن تتنبه له نظم التعليم المتبعة في بلادنا في إطار السياسات والبرامج التنموية.

من جانبه أكد الدكتور عبدالسلام عثمان المخلافي- خبير اقتصادي، أن المشاكل لدينا في اليمن مترابطة ولا يمكن التعامل معها بطريقة الباحث داخل مختبر بعزل الأشياء عن بعضها كي يصل إلى استنتاجات معينة، وبالتالي فإن الخطوة الأولى التي ينبغي على الحكومة أن تحث الخطى في تنفيذها هي تحقيق التوافق الوطني بين مختلف القوى السياسية، لأنه لا يمكن أن نحقق نمواً اقتصادياً ونكافح الفقر ونعالج مشكلة البطالة دون حل المشكلة السياسية وإيجاد التوافق الوطني بعيداً عن حسابات المصالح، وأن تدرك القيادة السياسية وعقلاء اليمن أهمية هذا الأمر، واستبعاد أولئك الذين يحاربون الوفاق الوطني ويقفون في وجه الإصلاحات، وما لم يتم هذا في ظل الظروف القائمة بذاتية وموضوعية وفي ظل التحديات التي يدركها الجميع فلن نحقق النهوض الاقتصادي والتنموي المنشود.

وقال المخلافي: إن الحكومة وحدها هي التي تملك قوة الدفع لتحقيق إنجاح ما ينهي حالة الاحتقان القائمة وعليها ألا تبطئ في فعل كل ما من شأنه تحقيق تلك الغاية، لأنه وبقدر ما تنجز على هذا الصعيد يسهل علينا تعظيم إنجازاتنا في الجوانب والمجالات الأخرى، وهذه هي فاتحة كل عمل والبداية التي تمكننا من الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

وأضاف المخلافي: إن مشكلاتنا الاقتصادية تم تشخيصها منذ زمن بعيد، وأنفقت مئات الآلاف من الدولارات لخبراء ومختصين كي يشخصوا مشاكلنا الاقتصادية ولدينا في الأدراج ما يمكن اعتباره خارطة طريق من الدراسات والأبحاث التي بحثت تلك المشاكل الاقتصادية.

د. عبدالسلام عثمان المخلافي

مشيراً إلى أن الأولويات التي يمكن القيام بها في معالجة مشكلة الفقر والبطالة والحد منهما الإسراع في تحقيق نمو اقتصادي ملموس وذلك من خلال تنمية القطاعات الواعدة كالسياحة والأسماك والزراعة وغيرها، وإعادة تخصيص وهيكلة للموارد وتوظيف دقيق للإدارة كون غياب هذه العوامل يحول دون تحقيق أي تقدم على هذا الصعيد.

ومن الأولويات الأساسية تحسين الخدمات في مجال التعليم والصحة والسكان ذلك أن التعليم أصبح بحاجة إلى إعادة النظر في المنظومة التعليمية برمتها لأن أي نهوض في المجال التنموي مفتاحه التعليم وإيجاد هيئات علمية وأكاديمية تقوم بإعداد الأبحاث للإسهام في التنمية.

ومن المرتكزات التي يشدد عليها المخلافي للحد من الفقر والبطالة تحسين البنية التحتية للاستثمار وذلك كي يحدث تدفق مالي من الخارج إلى الداخل وهذا يحتاج إلى تحسين البنية التحتية في الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق وإعادة هيكلة للإدارات بحيث يتم اختيار الناس من خلال قدراتهم وإمكانياتهم وارتباطهم بآمال المجتمع.

أما الأولوية الرابعة التي ستسهم في الحد من الفقر بحسب المخلافي فهي توسيع وتطبيق شبكة الأمان الاجتماعي من خلال إقامة المشاريع التي توفر فرص العمل وإعادة النظر في المنح والقروض التي نحصل عليها، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وإيجاد حكم جيد بالتعاون والتشارك مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية.

وينوه المخلافي إلى أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بهدف تحقيق الأهداف التنموية المنشودة والحد من الفقر والبطالة.

تصوير/ عادل حويس